الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية للمؤسسات

عنـــــوان الموضـــوع:

تحليل مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
-دراسة تحليلية للفترة (2009-2015)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- بدرة مسعود
- بوضياف علاء الدين

تحت الإشراف الأستاذ:

- نور الدين نوي

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عطاالله ياسين	استاذ- مساعد أ	جامعة المسيلة	رئيسا
نوي نور الدين	استاذ- محاضر ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
نقموش عادل	استاذ- مساعد أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

الشكر و التقدير

الحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ؛ فالحمد الله و الشكر أولا و أخيراعلى فضله و كرمه وبركته الذي أنعم علينا بالتوفيق بانجاز هذا العمل ليضاف الي ميادين البحث العلمي؛ والصلاة والسلام على سيد سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى أله و المرسلين وإمام المتقين أصحابه أجمعين.

ويطيب لي عرفانا بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان الي أولئك الذين وقفوا بجانبي طوال فترة دراستي ولم يبخلوا بمساعدة أو ارشاد أو توجيه؛ وأخص بالذكر أستاذي المشرف "نوي نورالدين " التي قدم لنا الدعم والارشاد مما دفع بهذه الرسالة الي النور.

وأتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفونا بقبول مناقشة الدراسة ودورهم الكبير في اثراء الدراسة من عملهم و خبرتهم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيدعلى انجاح هذه الدراسة؛ والي كل من عمال مكتبة العلوم الاقتصادية لمساعدتهم لنا في انجاز هذه الدراسة .

بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسناتكم

و جعل الجنة مثواكم

امين

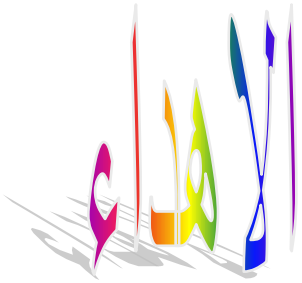

؛ إلي التي رفع الله مقامها و جعل الجنة تحت أقدامها؛ أولى الناس بصحبتي

إلي نبع الحنان الصافي و ذلك القلب الكبير و تلك النعمة العالية الطاهرة

صاحبة الفضل التي مهما فعلت وقلت و كتبت لن أوفيها حقها و لن أرد

لها فضلها الأبدي " أمي " حفظها الله واسكنها فسيح جنانه.

الي من شاركوني أفراحي و أحزاني و كانوا لي سندا في هذه الحياة

أخوتي الأحبة.

إلي الكتاكيت الصغار" يوسف ،يحي،خليل ،حمدو، امينة،حسام،تقي الدين،مريم،اصيل،اسماء،علياء"

الي رفيق الدرب في مشواري الدراسي و بالأخص الحياة الجامعية

"مسعود بدرة،احمد بوحفص،لكحالي الحاج،امين بوساق،سعد لقليب،امين بن عتيق،ضياء الدين،هشام،هشام و علولة،ايمن،خالد د،خالد،حسان،عنتر،يحي،علاء،طلحة،أسامة،عماد،سنبل"

وجميع طلاب قسم علوم التسيير خصوصا تخصص ادارة مالية للمؤسسات

مشتر سارة،، بن عامر فطيمة،امينة بن عامرة، اسماء،نور الهدى،فطيمة الزهراء حيمر مروان،مصطفى علال،

والي كل الأقارب اهديكم ثمرة جهدي

علاء الدين

الإهداء

إليك أنت يا فرحتي و قرة عيني و سويداء قلبي إلى أحلا ثلاثة حروف نطقها لساني

وعشقها قلبي فيها حنان و في قربها راحة و أمان و أول من رفعت عمي فكانت

الشمس المشرقة إلى أغلا الناس " أمي "

هذه يا أمي يا ثمرة السنين أهديها لك و أنا رافع الجبين

كنت لي أفضل معين فلن أنسى فضلك إلى يوم الدين

إليك يا صاحب الكف الحنون و الصدر الدافئ إليك يا من سقيتنا من شبابك حب العمل و المثابرة لنتمتع بظلال النجاح إلى روح جدي والجدة

الطاهرة رحمهم الله " مسعود،صحراوي،باية،عائشة"

إلى خالتي " فطيمة، " أطال الله في عمرها بدواء الصحة والعافية

الي من يعجز اللسان عن وصفه و يجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني

نباتا حسنا و كان لي سراجا منيرا الي تاج رأسي و ذخري و عوني

إلى أبي " يوسف " حفظه الله و أطال في عمره

إلى كل أفراد عائلة "بدرة "

إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية إخوتي " صحراوي،وليد،صلاح "

إلى من قاسموني أفراحي و أحزاني إلى أصدقائي و خاصة في الحياة الجامعية

"علاء الدين بوضياف،بوساق امين،احمد بوحفص،لكحالي الحاج،سعد لقليبه،حرزلي حواس،علاءالين

حواس،لخضر،مصطفى،حمزة،العمري،لحسن،نصرالدين،نورالدين"

وإلى كل طلاب قسم الإدارة العالية للمؤسسات وخصوصا

بن عامر فطيمة،مشتر سارة،أمينة،اسماء،نجاح،سلمى عبد العزيز

و إلى كل من ساعدوني سواء من قريب أو بعيد

أهديكم ثمرة جهدي

مسعود

فهرس

المحتويات.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر.	02
إهداء.	03-04
الفهرس.	05
فهرس الجداول والأشكال.	06
مقدمة عامة.	أ-ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	14
تمهيد.	15
المبحث الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	16
المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	16
المطلب الثاني: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	19
المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	20
المبحث الثاني: أنواع وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.	22
المطلب الأول: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	22
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	24
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	25
المبحث الثالث:إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادرها.	27
المطلب الأول: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	27
المطلب الثاني: المصادر الكلاسيكية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	28
المطلب الثالث: البدائل المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	32
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	38
تمهيد .	39
المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	40
المطلب الأول:المرحلة الأولى (1962-1982).	40
المطلب الثاني:المرحلة الثانية (1982-1986).	41

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1986-إلى يومنا هذا).	42
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني .	44
المطلب الأول:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل .	44
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة .	45
المطلب الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات .	47
المبحث الثالث:هياكل الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	49
المطلب الأول: هيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	49
المطلب الثاني: أجهزة الضمان والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	56
المطلب الثالث:الأجهزة المدعمة لتطوير الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج التعاون الدولي .	63
خاتمة عامة	71
قائمة المراجع	76
الملاحق	79

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب شغل لسنتي 2009-2015.	44
02	مساهمة المؤسسات في الإنتاج الإجمالي حسب كل القطاع لسنتي2013-2014.	45
03	مساهمة كل قطاع في خلق قيمة إضافية ومدى تطوره 2013-2014.	46
04	الميزان التجاري وتطوره لسنتي2014-2015.	47
05	توزيع الصادرات والواردات على حسب القطاعات لسنة 2015.	48
06	القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك التجارية لسنة 2015.	49
07	عدد الاستثمارات المحلية والأجنبية لدى ANDI في سنة 2015.	50
08	توزع المشاريع الاستثمارية حسب القوى العاملة لسنة 2015.	51
09	عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط لسنة 2015.	52-53
10	عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق CNACحسب كل قطاع لسنة2015.	54
11	عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالةANGEM لسنة 2015.	55
12	تطور حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من افريل2004الى ديسمبر 2015 .	56
13	عدد القروض الممنوحة من صندوق FGAR لسنة2015 .	57
14	حصيلة نشاط مراكز التسهيل لسنة2014-2015.	59
15	توزع المشاريع المرافقة من قبل مراكز التسهيل على القطاعات لسنة 2015.	59
16	عدد المؤسسات المستضافة المستفيدة من آلية دعم مشاتل المؤسسات وعدد المؤسسات المنشأة لسنة 2015.	60
17	توزيع ملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب كل قطاع لسنة 2015.	61-62
18	حصيلة توزيع الملفات ANDPME لسنة 2015.	62

مقدمة .

يعتبر موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القضايا خصوصا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي أضحت تلعبه، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تعتبر وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر.لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات.

لذا تسعى الجزائر كبقية دول العالم لتطوير وإبراز هذا النوع من المؤسسات ويرجع ذلك إلى التحولات الاقتصادية الراهنة وتغير النظام الاقتصادي المعتمد والتوجه نحو القطاع الخاص. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخدم الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية التي تعتمد على التقليل من الاعتماد على المحروقات والتخفيض من البطالة.

بالرغم من تلك الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون غيرها إلا أن ذلك لم يشفع لها للحصول على الموارد اللازمة لتطوير نشاطها ،حيث لازالت تعاني من مشاكل وقيود جمة في التمويل بسبب شروط و مبادئ التمويل التقليدي، إذ تبقى بنظر البنوك عاجزة على الوفاء بالتزاماتها. واستنادا لما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

لازالت تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عقبات حادة مرتبطة بالثلاثية: التمويل، العقار والبيروقراطية، خصوصا الجانب التمويلي، الذي تواجه فيه مشاكل حادة. كذا تتباين معرفة مدى مساهمتها في تطير الاقتصاد الوطني وتنويعه .

انطلاقا مما سبق يمكن طرح السؤال الأتي:

إلى أي مدى تساهم مصادر التمويل المتاحة بالجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتطلب منا الإجابة عن **الأسئلة الفرعية** الآتية:

1-ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية؟

2-ما هي أهم مصادر التمويل وفعاليتها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

3- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟

4-ما مدى مساهمة آليات الدعم المالي وبرامج التمويل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الأسئلة المطروحة أعلاه، يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية كمحاولة لإعطاء إجابات مبدئية عن التساؤلات السابقة، والتي سوف يختبر صحتها أو خطأها من خلال هذه الدراسة :

- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من الخصائص عن المؤسسات الكبيرة مما يجعلها عرضة لعديد المشاكل والتي من أبرزها التمويل.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري وجعله أكثر تنافسية .
- تساهم الآليات التمويلية في الجزائر بالقدر الكافي لحل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك العديد من أسباب اختيار الموضوع نذكر منها:

أسباب ذاتية :

- ✓ محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها محليا حتى نمتلك المعلومات و الدراية الكافية التي تساعدنا على إنشاء و تسيير جيد لمؤسسة صغيرة أو متوسطة في المستقبل.
- ✓ الاهتمام الحالي بهذا النوع من المؤسسات خاصة في الفترة الحالية ،لإنشاء مؤسسات من طرف القروض والتسهيلات المقدمة للشباب.
- ✓ ارتباطها بالتخصص العلمي المهتم بدراسة الادراة المالية للمؤسسات.

أسباب موضوعية:

- ✓ الاهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنظومة المؤسسية المتخصصة في تنمية هذا القطاع ،مع وجود إستراتيجية وطنية شاملة لتنمية هذا القطاع.
- ✓ إشكالية التمويل التي تعتبر أحد أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تمر بها بلادنا.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي:اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني ،ومن ثم كيفية تعامل الآليات الحكومية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات تمويلها.

حدود الدراسة: تتلخص حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: شملت الدراسة وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الحدود الزمانية:تناولت الدراسة الفترة (2009-2015) وذلك اعتمادا على معلومات النشرات الإحصائية والكشوف المالية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وخصائصها.
- ✓ عرض أهم مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- ✓ تحديد مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، من خلال إبراز الدور الذي تلعبه في تحقيق القيمة المضافة والمساهمة في الرفع من مستويات الناتج الاجمالي ، بالإضافة إلى توفير مناصب العمل وكذا المساهمة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ عرض وتقييم أهم السياسات والبرامج التي اتخذتها الجزائر في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقية القطاع والمحيط التمويلي لها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه احد المواضيع التي تشغل فكر الباحثين والاقتصاديين المهتمين بمسائل مساهمة المؤسسات، وتزيد من اهتمام المنظمات الدولية.كما تساهم هذه الأخيرة في محاربة الفقر والبطالة من خلال تشغيل الشباب وتوفير فرص عمل جديدة.

إضافة الي ذلك دراسة إشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أصلا دراسة جزء هام من إشكالية تمويل التنمية في الاقتصاد الوطني، خاصة أن موضوع التمويل من أهم مواضيع التنمية،كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر قاطرة في التنمية و الاقتصاد المعاصر.

الدراسات السابقة:

- ✓ **دراسة العايب ياسين (2011):** تحت عنوان "**إشكالية تمويل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغير ة والمتوسطة في الجزائر**"، حيث هدفت الدراسة إلى البحث عن العوامل المحددة للتمويل من مختلف مصادر التمويل وإشكالية عدم قدرة هذه المؤسسات على الدخول إلى السوق المالي، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ترجع إشكالية تمويلها إلى مجموعة من العوامل، منها ما هو مشترك بينها في معظم دول العالم كخصوصياتها المالية تجاه عدم تماثل المعلومات بينها وبين مؤسسات التمويل والآثار السلبية لصغر حجمها .ومنها وما تختص به المؤسسة في الجزائر كضيق نطاق التمويل وخاصة التي تساعد على تدنيه عدم تماثل المعلومات كالمؤسسات التي تفرض المشاركة في الأموال الخاصة، وضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ضعف التحكم في التكنولوجيات والمعلوماتية التي تساعد على جذب المؤسسات المتخصصة في التمويل.
- ✓ **دراسة نوي نور الدين (2017):** تحت عنوان "**محاولة تقييم المزيج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، حيث هدفت الدراسة إلى عرض أهم مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة إضافة إلى عرض وتقييم اهم السياسات والبرامج التي اتخذتها الجزائر في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل ترقية القطاع والمحيط التمويلي لها، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها انه كلما كان حجم المؤسسات صغيرا كلما اعتمدت هاته المؤسسات على المصادر الذاتية أكثر من المصادر الخارجية للتمويل وهذا ما يتطابق مع نظرية التمويل السلمي، كما إن

أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية انشئت بدعم من مؤسسات التمويل المتخصص مما يؤثر في صعوبة حصولها على التمويل الخارجي خاصة في السنوات الأولى لنشاطها ..

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات لتحقيق أهداف البحث ، تم تقسيمه إلى فصلين :

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث تطرقنا إلى مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطرقنا أيضا إلى تحديد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها .

الفصل الثاني: سنتطرق من خلالها إلى دراسة تحليلية التي من خلالها نقوم بجمع وتحليل البيانات والمعلومات حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، من خلال تبيان أهم المراحل التي مرت بها هاته الأخيرة ،إضافة إلى ذلك عرض مجمل مساهمتها في الاقتصاد الوطني والآليات الحكومية المعتمدة من اجل ترقية قطاع الصناعة.

اما خاتمة البحث فقد تضمنت حوصلة للنتائج للدراسة ومجموعة من الاقتراحات.

الفصل الأول

الأطار ألمفاهيمي لمصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من البلدان باختلاف درجة النمو فيها، بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بدور حاسم في توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بشكل عام، حيزا مهما وكبيرا من النشاط الاقتصادي وفي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لها ومن الواضح إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان،سواء من حيث عدد المؤسسات أوإحداث مناصب الشغل .

إنالأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي العالمي جعلته يستقطب على اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، الذين اجمعوا على حيوية القطاع و دوره الفعال في تحقيق التنمية،إلاأن محاولة تحديد مفهوم وتعريف جامع لهذا القطاع،قد أوقع نوعا من الاختلاف والتخبط لدى هؤلاء المفكرين الاقتصاديين الذين اجتهدوا في إعطاء مفهوم أو تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وعلى الرغم من التوافق في الآراء بين الباحثين و مقرري السياسات بشأن ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية، مما ترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا القطاع بشأن الصيغة التي يتعين اختيارها من اجل مواصلة النهوض وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على ضوء التحولات الاقتصادية الحالية فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل العنصر الأساسي للاندماج والتنوع الاقتصادي، كما أنها تمثل المصدر الرئيسي للثروة الاقتصادية، تحمل عبارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مضمونها مفهوم الحجم، لذلك يمكن التفرقة بين مؤسسة صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبرازأهمالتعارف الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك أهميتهاوأهدافها في تطوير اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في البداية يجب الإشارة انه تقريبا كل دولة من دول العالم تنفرد بتعريف خاصا، بغض النظر عن التوصياتالتي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، فمثلا بعض الدول تقدم تعاريف ترتبطبدرجةنموها الاقتصادي،ودول أخرى تقدم تعاريفقانونيةولقد خلصت إحدى الدراسات المتخصصة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من 250تعريفا، وهذا لاختلاف المعايير المعتمدة فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموالالمستخدمة، حصة المؤسسة من السوق، طبيعة الملكية...الخ، ولإزالة هذا الغموض اعتمد المختصون في هذا المجال علىمعيارين في تعريف هذا النوع من المؤسسات، المعايير النظرية أو النوعية من جهة والمعايير المادية أو الحدية أو الوضعيةمن جهة أخرى، إلا أن المعايير الأكثر استخداما هي المعايير الثانية[1]:

1-المعايير الكمية:

يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية، لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نذكر:

حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر...الخ.

فالمعيار الأكثر استخداما هو معيار حجم العمالة، وكذلك حجم راس المال، وهذا نتيجة لسهولة الحصول علىالمعلومات المتعلقةفي هذين العنصرين، وفيما يلي سنحاول أن نتعرض لهما بشيء من التفصيل:

أ-حجم العمالة:

يعتبر هذا العامل أحد أهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على عدد العاملين، وهناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا

[1] رابح خوني رقية حساني, **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** , ايتراك للنشر والتوزيع , مصر,2003، ص16.

المعيار، حيث تعتبر الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، شركات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى.

وحسب هذا المعيار تنقسم المؤسسات الاقتصادية إلى ثلاث أنواع[1]:

- ✓ **المؤسسات الاقتصادية الكبرى:**

وهي مؤسسات توظف عددا كبيرا من العمال، يتجاوز عددهم 500عامل وينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى:

- المؤسسات الكبرى دولية النشاط.
- المؤسسات الكبرى محلية النشاط.

- ✓ **المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي:**

وتنشط هذه المؤسسات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وكافة مجالاته وهي تشترك في خاصية واحدة، تتمثل في أن إدارة هذا النوع من المؤسسات يقوم بهاصاحب المشروع بصفة أساسية وقد يساعده مجموعة من العمال عند الحاجة شرط أن لا يزيد عددهم عن عشرة عمال.

- ✓ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين، توظف بين عشرة عمال وخمسين عاملا، إلا انه هناك صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على معيار حجم العمال ويرجع هذا للأسباب التالية:

-اختلاف ظروف البلدان النامية وتباين مستويات النمو.

-اختلاف ظروف الصناعة من فرع لأخر في نفس البلد.

-المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية.

ب- المعيار المالي أو النقدي :ويستند هذا المعيار إلى رأس المال (رقم الأعمال)أي حجم المبيعات.

إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية، بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام إلى آخر باتجاه

[1] فتحي السيد أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2005،ص50

الزيادة أو النقصان، خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم، فما نعتبره مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا العام قد لا يكون كذلك في العام المقبل والعكس صحيح.

2-المعايير النوعية:

يعتقد من يستخدم المعايير النوعية بأن النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون محددا لنوع المؤسسة ويتخذ في ذلك عدة معاييرلوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية ولتحديد هذه المعايير بدقة يعتمد الكثير من المختصين على[1]:

أ-الملكية :إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاصأو شركات أموال ،حيث يلعب المالك دورا كبيرا في إدارتها، وفي بعض الدول مثل الدولة الجزائرية فهي تمتلك عددا من هذه المؤسسات.

ب-المسؤولية :تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك وصاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير، التسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص.

ج-الحصة من السوق :إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:

- صغر حجم المؤسسة.
- صغر حجم الإنتاج.
- ضآلة رأس المال.
- محلية النشاط.
- ضيق الأسواق التي توجه إليها منتجات هذه المؤسسات.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا للتماثل في الإمكانات والظروف.

[1] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2005،ص30

ونتيجة للأسباب السابقة فإن هذا يحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السيطرة على الأسواق أو أن تفرض أي نوع من أنواع الاحتكار على عكس المؤسسات الكبرى، التي يسمح لها رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية وامتداد وتشابك اتصالاتهامن السيطرة على الأسواق واحتكارها.

المطلب الثاني:عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تحديد مفهوم موحد ويكون مقبولا ومرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد جدلا في الفكر الاقتصادي ويكمن أساسا في تحديد العواملالجوهرية بينها وبينالمؤسسات الكبيرة نظرا للتداخل الموجود بينها ويمكن تناولها فيما يلي:

1-العوامل الاقتصادية :وتضم مايلي[1] :

أ-اختلاف النمو:

ويتمثل في عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج والتي تميز الاقتصاد الدولي، واختلاف مستويات النمو فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة مقارنة بمثيلتها في بلد نامي كالجزائر مثلا، كما أنه قد يمكن أن تتحول مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة ماإلى مؤسسة كبيرة في فترة لاحقة.

ب- تنوع الأنشطة الاقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لآخر لاختلاف الحاجة للعمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراأو التوسعفيها، كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، وهذا الأمر الذي لا يطرح بنفس الدرجة في المؤسسات التجارية أو الخدماتية، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل.تنظيمي أكثر تعقيدا، يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة.

2-العوامل التقنية

يظهر العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر قابليةللاندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم

[1] عبد الله بلوناس وآخرون، **تكامل آليات التشغيل مع المؤسسات ص و م لتحقيق التنمية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الاول حول اليات التشغيل ومسامتها في تحقيق التنمية في الجزائر،جامعة بومرداس،19-18 ماي 2010،ص64

المؤسسات إلى وعندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات، يؤدي ذلك الى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[1]

3-العوامل السياسية:

يمكننا هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتبيان حدودها، والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية،وهذا من خلال معرفة مدى اهتمام الدولة ومؤسسات بقطاع المؤسساتالصغيرة والمتوسطة والمساعدات التي تقدمها لهذا القطاع لمواجهة الصعوبات التي تعترض طريقها[2].

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لاخرى، مما نجد شبه غياب لوجود تعريف رسمي واضح يمكن الاعتماد عليه في دراسة نموذج هذه المؤسسات وهذا راجع في نظرنا الى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها وحجم نموها الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات داخل محيطها الاقتصادي ومن اهم التعريفات نجد:

- ✓ **تعريف ألمانيا:**

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا على أنها مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل إلى 500 عامل وتحقيق مبيعات صافية اقل من 100 مليون في السنة .[3]

- ✓ **تعريف بلدان جنوب شرق آسيا:** في دراسة حديثة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة، قام بها اتحاد شعوب بلاد جنوب شرق آسيا، استخدم فيها بروش وهيمنز (BRUSH et HIE MENZ) التصنيف التالي والمعترف به بصورة عامة:
  - ✓ 1-9 عاملين تعتبر مؤسسات مصغرة.
  - ✓ 10-49 عامل مؤسسات صغيرة.
  - ✓ 50-99 عامل تعتبر صناعات متوسطة.
  - ✓ أكثر من 100 عامل تعتبر مؤسسات كبيرة.

---

[1] رابحزرقاني ، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعةالجزائر ،الجزائر ،2014،ص04

[2] يوسفحميدي ، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008 ,ص66

[3] Organisation de Coopération et de Développement Economique, « Perspectives de L'OCDEsur les PME ».PARIS Ed2000 ,P233.

✓ **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

لقدتم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي[1] :

-المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة... من 01 الى05مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية .

-مؤسسات التجارة بالجملة..... من05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

-المؤسسات الصناعية .....عدد العمال250 عامل أو اقل .

✓ **تعريف القانون الجزائري:**

عرفها القانون الجزائري في المادة 5 من القانون التنفيذي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17-02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل11جانفي 2017 "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات" :

-تشغل من1-250شخص

-لا يتعدى رقم إعمالهاالسنوي4 ملياردج أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية مليار دج

-تستوفي المعايير الاستقلالية حيث ان كل مؤسسة لا تمتلك رأس مال بمقدار 25%فما فوق من قبل مؤسسة او مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها كل مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالهامابين400 مليون دج و 04 مليار دج أو تتراوح مجموع حصيلتها السنوية مابين 200 و مليار دج.[2]

و تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها كل مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 عامل و يكون رقم أعمالها السنوي لايتجاوز 400 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج.[3]

تعرف المؤسسة المصغرة على أنهاكل مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 عمال و تحقق رقم أعمال اقل من 40 مليون دج او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دج.[4]

---

[1] عثمان لخلف ، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، الجزائر،2009، ص14.

[2] المادة6 القانون التنفيذي المتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02.

[3] المادة 7 القانون التنفيذي المتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02.

[4] المادة8 القانون التنفيذي المتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02.

المبحث الثاني:أنواع وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية الاقتصادية وإحدى الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على اختلاف أنواعها نامية أو على طريق النمو، إذ تعتبر هي النواة الحقيقية والمركز الاستراتيجي لقطاع الأعمال والمال للدول عامة دون استثناء لذلك نجد الدول الكبرى تعطي هذا القطاع أهمية بالغة مقارنة مع نظيرتها في الدول النامية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى انواع وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

المطلبالأول:أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وهذه المعايير يمكن أننجمعها فيما يلي:

-طبيعةهذهالمؤسسات.

-أسلوب تنظيم العمل.

1-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها:

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية: المؤسسات العائلية المؤسسات التقليدية والمؤسسات المتطورة وشبه المتطورة[1]:

أ-المؤسسات العائلية:

مثل هذه المؤسسات عادة ما يكون مقر إقامتها المنزل، وتستخدم الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمةأفراد العائلة، وتنتج في الغالب متوجات تقليدية بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان مثل اليابان وسويسراأو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.

ب- المؤسسات التقليدية:

يشبه هذا الصنف من المؤسسات النوع السابق حيث أنها تعتمد على اليد العاملة العائلية، وتنتج متوجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع معين ترتبط معه في شكل تعاقدي، كما يمكن لهذه المؤسسات الاعتماد على العملالأجير وهو ما يميزها عن النوع الأول، إضافة إلى أن مكان إقامتها هو محل مستقل عن

[1] زينةايت وازو , **التنمية المحلية وتفعيل سياسة التشغيل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسياسة التشغيل** ,الملتقى الوطني حول الظروف الاقتصادية للمؤسسة وأثرها على علاقات العمل في التشريع الجزائري, جامعة جيجل، مارس 2010، ص36

المنزل، حيث تتخذ ورشةصغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها

ج-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذهالتكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة

2-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى المؤسساتالمصنعة والمؤسسات غير مصنعة[1]:

أ-المؤسسات غير المصنعة:

تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، ويعتبر الأول الإنتاج العائلي موجه للاستهلاك الذاتي وهو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل، إلا انه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة، أما الثاني النظام الحرفي الذي يقوم به حرفي لوحده، أو مجموعة من الحرفيين يبقى نشاطا يدويا يصنع بموجبه سلعا و متوجات حسب احتياجات الزبائن.

ب-المؤسسات المصنعة:

يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة، والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل، وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التصنيع أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

[1].عثمان لخلف, مرجع سابق,ص19

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي:

1-سهولة التأسيس (النشأة):

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها مع انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث انها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.[1]

2-الاستقلالية في الإدارة:

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.[2]

3-سهولة وبساطة التنظيم:

وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.[3]

4-تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا ومثل هذه الحالة قليلة الحاجة للجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

---

[1] اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، **التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائرن25-28ماي، 2003،ص4.

[2] المرجع نفسه، ص 4.

[3] عبد الرحمن بن عنتر، عبد االلهبلوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرات التنافسية**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25- 28ماي ،2003ص 4.

5-جودةالإنتاج:

إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات[1]

المطلب الثالث :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة فمثلا تطور الاقتصاد الأمريكي كان نتيجة جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمعظمالشركات المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك الشركات المدرجة في قائمة فور تشين التي تضم أكثر من 500 شركة صناعية بالإضافة إلى اكبر وأشهر المتاجر الكبرى، ومتاجر السلسلة وشركات البيع بالبريد، أسسها المنظمون برؤوس أموال محدودة فقد كان سويفت جزارا وفورد ميكانيكيالذلك فإن المؤسسة التي نعتبرها اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد لهذا تعتبرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تحققه من نتائج في تدعيم مايلي :

أ- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:

فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة اكبر على البحث والتطوير، وتركزها في قطاعات فائقة التطور، جعل منها مصدرا أساسيا لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية كالآلات الصناعية والزراعية...، فهي تعتمد أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي، وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانبها.

ب-تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:

إن ما يميز العالم في عصرنا الحالي وجود تباين واختلاف في مناطق البلاد، إذ تتميز بوجود مدن صناعية تحظى بكافة السلع والخدمات الضرورية للسكان، ومناطق ريفية التي غالبا ما تكون

[1] اسماعيل بوخاوة ,عبدالقادر عطوي , المرجع السابق، ص.5

المنتجات محدودة وغير كافية في تلك الأسواق، إذ لا تغطي جل طلبات المستهلكين في تلك المناطق، ولكي تتم تغطية هذا النقص، هناك مستثمرين يسكنون تلك المناطق ويقومون بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تختص في إنتاج المنتجات ذات الطلب الكبير وبكميات محدودة حسب الطلب فبهذا تعمل هذه المؤسسات على إقامة تكامل بين المناطق بالنسبة للإنتاج حيث تقوم بتغطية الطلب الناقص والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص .

ج-تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات:

مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها40%من مجموعالصادرات، وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةكما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام.

د-القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار[1]**:**

تسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة كإدخار الأفراد، العائلات وتعاونيات الهيئات غير الحكومية وبالتالي تعبئة الموارد المالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج.

[1]اسماعيل بوخاوة ,عبدالقادر عطوي , المرجع السابق،ص5.

المبحث الثالث :إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادرها .

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اغلب الأحيان من العديد من المشاكل والعراقيل ولعل من أبرزها مشكلة التمويل لذلك اعتمدت هذه الأخيرة على عديد مصادر التمويل المختلفة سواء كانت تقليدية او حديثة،من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ابرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصادر التي تلجأ إليها هاته الأخيرة.

المطلب الأول: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بالرغم بما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سهولة التأسيس وخصائص أخرى، إلاأنها تواجه عدة مشاكل سواء قانونية او مالية ولعل من ابرز هاته المشاكل مايلي[1]:

- ✓ مؤسسات مالية متخصصة في تمويل م.ص.م.
- ✓ إحصاء الغيابات التي تنشرها البنوك فيها غموض كبير حيث انها لا تفرق بين قروض الاستثمار وقروض الاستغلال من جهة، والقروض الموجهة للقطاع العام من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى.
- ✓ تفضيل البنوك تمويل عمليات الاستيراد على حساب عمليات الإنتاج المحلي بسبب عامل المخاطرة...
- ✓ التفرقة في تعامل البنوك بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص بتفضيل الأولى عن الثانية.
- ✓ عدم وجود آلية للتغطية من مخاطر الصرف في حالة الاستيراد.
- ✓ استناد إلى تقارير البنك العالمي، فإن م.ص.م لا تحظى سوى ب 15% من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد الوطني.
- ✓ البنوك الخاصة لا تكترث كثيرا باحتياجات م.ص.م وتفضل تمويل الاستيراد لأنها أقل مخاطرة.
- ✓ غياب أو ضعف مؤسسات وآليات دعم م.ص.م (غياب رأس المال المخاطر أو صندوق ضمان قروض م.ص.م على سبيل المثال).

[1]محمد جلال , **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : اشكالات وحلول ,الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة ، المسيلة 2016،ص16

- ✓ ضعف الانتشار البنكي (البنكية – bancarisation) واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي الذي يشكل أكثر من 30% من النشاط الاقتصادي بحسب تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ بيروقراطية البنوك وإجراءاتها المعقدة لا تشجع إقبال م.ص.م على القرض المصرفي.
- ✓ عدم تمتع م.ص.م. بالضمانات الكافية للحصول على قرض بنكي.
- ✓ صعوبة استظهار القوائم المالية التي تطلبها البنوك يحول دون تمكن م.ص.م. من تحصيل القروض البنكية.
- ✓ استحالة الاستفادة من التمويل المباشر (بورصة القيم المنقولة أو السوق المالي) لصغر حجم م.ص.م.
- ✓ غياب المؤسسات المالية الإسلامية في ظل عزوف الكثير من أصحاب م.ص.م. التعامل بالإقراض التقليدي القائم على الفائدة المحرمة شرعا والمنبوذة عقلا.

المطلب الثاني: المصادر الكلاسيكية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: المصادر الداخلية

يعتبر أهم مصادر تمويل المؤسسة، حيث يحمي المؤسسة من مخاطر اللجوء الى التمويل بالمصادر الخارجية كمل يرفع من قدرتها على الاستدانة، يعرف التمويل الذاتي على أنه: "العملية التي تقوم على أساسها المؤسسة الاقتصادية بتمويل نشاطاتها واستثماراتها دون اللجوء إلى مصادر خارجية، حيث يتم التمويل بأموالها الخاصة"،يتكون التمويل الذاتي من المؤونات والاهتلاكات والأرباح المحتجزة:[1]

1-الأرباح المحتجزة:

إن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح، وتحدد الجمعية العامة للمؤسسة مصير الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين إذا كانت الأرباح ستوزع كلية أو سيحتفظ بجزء منها ويوزع الباقي على المساهمين، أم أن احتياجات المؤسسة تقتضي بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطية احتياجات المؤسسة الكثيرة والمختلفة، فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويلها، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بهدف إما توسيع نشاطها أوتخفيف عبء الاقتراض.

[1] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سابق، 241

2-المدخرات الشخصية: ونعني به اعتماد المؤسسات على مدخراتهم الشخصية دونما اللجوء الى مصادر خارجية تؤثر على الاستقلالية المالية، وتلجأ اغلب المؤسسات الى هكذا تمويل خصوصا عند المراحل الأولى من نشأتها اذ يصعب في هذه المرحلة إيجاد مصادر تمويل.

3- الاهتلاكات والمؤونات: نتيجة الأضرار او اهتراء الذي يلحق بأصول او استثمارات المؤسسة بعد سنوات من استخدامها أي انتهاء عمرها الإنتاجي، تلجأ المؤسسات الى تجديها او حتى تغييرها عن طريق مخصصات اهتلاك سنوية، فيعرف الامتلاك بأنه التسجيل للخسارة التي تلحق بالاستثمارات ، والناتجة عن تناقص قيمتها نظرا لانتهاء عمرها الإنتاجي او لظهور تكنولوجيا حديثة وبذلك نستخلص انها تكاليف وهمية تكون مسجلة محاسبيا الا انه لاوجود لأي تدفق نقدي خارج.

كما تلجأ المؤسسات في أحيان الى تطبيق مبدأ الحيطة والحذر وذلك بتخصيص مؤونات استثنائية لمواجهة مخاطر محتملة الوقوع مستقبلا وبذلك تعتبر هي الأخرى تكاليف وهمية لا يترتب عليها أي تدفق نقدي خارج.

ثانيا: المصادر الخارجية

عندما تعجز المؤسسات عن تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة تلجأ الى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها، ولعل من ابرز هذه المصادر مايلي:[1]

1-الائتمان المصرفي: يتمثل في القروض التي يتحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك ويلتزم بسدادها خلال فترة زمنية معينة لاتزيد عادة عن سنة واحدة، والقاعدة العامة الائتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة، ويستبعد استخدامه في تمويل الأصول الثابتة وتلجأ المؤسسات إلى الائتمان المصرفي في الحالات التالية:

أ – عندما تكون احتياجات البرنامج التشغيلي للمؤسسة تتعدى ما توفره مصادر التمويل التلقائية.

ب-عندما تكون سمعة المؤسس في السوق في صورة معها على الإطلاق الحصول على احتياجاتها أو على الأقل بشروط معقولة.

ج -عندما تكزن المؤسسة حديثة العهد وهي بذلك ليس لها من السمعة ما يمكنها من كسب الثقة من الجهات المانحة للائتمان التجاري فتلجأ للائتمان المصرفي.

[1] عاطف وليم اندرواس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2006، ص391 .

2-الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل قصير الأجل، وهو عبارة عن التسهيلات الائتمانية التجارية التي يقدمها الموردون لعملائهم عند الشراء، وتتمثل في سداد قيمة مشترياتهم وفقا لشروط يحددها المورد أو الدائن، وغالبا ماتكون هذه التسهيلات مضمونة اعتمادا على سمعة العميل.

وهناك نوعان للائتمان التجاري هما:

الأول: الائتمان التجاري المجاني وهو ذلك الائتمان الذي يتم سداده في موعد استحقاقه حسب ماهو متفق عليه 30-60 يوما حيث يحصل المشتري على الخصم المسموح به عند السداد في التاريخ المحدد.

الثاني:الائتمان التجاري المكلف هو ذلك الائتمان الذي يعتمد فيها لمشتري على تأجيل الدفع فترة تزيد عن تاريخ الاستحقاق، ويمكن استخدام هذا النوع من الائتمان التجاري بعد تحليل التكلفة للتأكد من أن كلفة تأجيل الدفع اقل من تكلفة الأموال التي يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى.

3-الأسهم العادية: مستند ملكية قابل للتداول يعطي لحامله الحق في المشاركة في النتائج التي تحققها المؤسسة، وتمكنه من المشاركة والتصويت في الاجتماعات السنوية للجمعية العامة، تصدرها الشركة لتحصل من خلالها على أموال ملكية. وتمنح الأسهم العادية حامليها حقا في الملكية النهائية للمؤسسة وما يتبع ذلك من تحمل مخاطر أعمال الشركة وفق النسبة المساهمة فيها وفي حالة تصفية المؤسسة لا يحق لحملة الأسهم العادية المطالبة بحقوقهما في قيمة التصفية للمؤسسة إلا بعد تسوية الديون وحقوق حملة الأسهم الممتاز.[1]

4-الأسهم الممتازة: تعرف الأسهم الممتازة على أنها حصة في رأس مال المؤسسة، لها عائد ثابت. تختلف الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية في عدة نقاط أهمها:[2]

- حملة الأسهم الممتازة يستحقون عائدا سنويا ثابتا وليس ربحا متغيرا كحملة الأسهم العادية.
- ليس لحملة الأسهم الممتازة الحق في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة.
- حملة الأسهم الممتازة لهم الحق في الحصول على حقوقهم عند التصفية قبل حملة الأسهم العادية لكن بعد حصول أصحاب الديون على حقوقهم.

5- السندات: هي صكوك مديونية تصدرها الحكومات أو المؤسسات الاقتصادية، وهي بمثابة عقد بين الجهة المصدرة (المقترض) والمستثمر (المقرض)، بمقتضى هذا العقد يقرض الطرف الثاني مبلغا معينا

[1] سمير محمد عبد العزيز ، **التأجير التمويلي**، دار الإشعاع، الإسكندرية، 2001، ص 22.

[2] عدنان هاشم السمراني، **الإدارة المالية**، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 284.

للطرف الأول الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ مع فائدة دورية ثابتة في تواريخ محددة مهما كانت النتائج المحققة.[1]

6-التمويل بالقروض المصرفية: تنقسم إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل:

أ-القروض قصيرة الأجل: وهي متنوعة نذكر منها:[2]

أولا: تسهيلات الصندوق: هي قروض مصرفية قصيرة الأجل تحصل عليها المؤسسة من مختلف البنوك التجارية أو المؤسسات المالية المتخصصة، تستخدم لتغطية العجز الآني لخزينة المؤسسة الناتج عن الفرق بين المدخلات والمخرجات خلال مدة قصيرة من فترة النشاط، وتستخدم في العمليات التي لا تستوجب التأخير كأجور المستخدمين أو شراء مواد أولية.

ثانيا: السحب على المكشوف:يقصد بالسحب على المكشوف أن يسمح البنك للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن، على أن يفرض البنك فائدة تتناسب والفترة التي تم خلالها سحب مبلغ يزيد عن الرصيد الدائن للمؤسسة ويتوقف البنك عن حساب الفائدة بمجرد أن يعود الحساب إلى حالته الطبيعية.

ثالثا: القرض الموسمي: قرض قصير الأجل لا تتعدى مدته السنة، يستخدم في تمويل الاختلالات التي تنتج في الفترات التي تتطلب أكبر قدر من الموارد المالية، كتمويل مواسم الحصاد بالنسبة للعمليات الفلاحية.

رابعا:قروض الربط:هي القروض التي تسبق عملية مالية لها خطوط أكيدة أو شبه أكيدة للانجاز، فمثلا عندما تعطى الموافقة على قرض طويل الأجل من مؤسسة مالية لتمويل مشروع استثماري، فهذا الاتفاق لايمكن أن يتجسد حال التوقيع على العقد لان هناك ضمانات حقيقية وقوية تؤخذ من المؤسسة المستفيدة، وهذا مايسبب تأخر بداية المشروع، وربح اللوقت فان هذه الأخيرة تتقدم بطلب تسبيقات من البنك الذي تتعامل معه وهذا للبدء في انجاز المشروع وتغطية التأخر الزمني في الحصول على القرض.

خامسا: الخصم التجاري:يقصد به تحصيل قيمة الأوراق التجارية بقيمة اقل من قيمتها الاسمية قبل تاريخ استحقاقها.

ب-القروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي يتجاوز اجلها العام ولا يزيد عن خمس سنوات. أهم هذه القروض قروض المدة وقروض التجهيزات.[3]

---

[1] سميرمحمدعبدالعزيز، مرجعسابق، ص 113.

[2] مرجع نفسه،ص114

[3] أحمدعلي غنيم، **اقتصاديات البنوك**، مكتبة مدبولي، الإسكندرية،1989،ص67.

ج- القروض طويلة الأجل:قروض تمنحها مؤسسات متخصصة وتتجاوز مدتها 07سنوات، هدفها الرئيسي هو المساهمة في تغطية احتياجات المشاريع الإستراتيجية الكبيرة وتمويل الأصول الثابتة التي تزيد مدة اهتلاكها عن سبع سنوات.[1]

فضلا عن مصادر التمويل المذكورة سابقا تم استحداث صيغة جديدة للتمويل، تعرف بالتمويل التأجيري. يعرف بأنه عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

المطلب الثالث: البدائل المستحدثة لتمويل المؤسسات

لا يقتصر تمويل المؤسسات على المصادر التي سبق الإشارة إليها سابقا فهناك أمام هذه المؤسسات مجموعة من البدائل المستحدثة للتمويل، وهي كما يلي:

1-الصيغ الإسلامية لتمويل المؤسسات:يقدم الاقتصاد الإسلامي بدائل جديدة تشمل التمويل النقدي و غير النقدي، عكس البنوك الربوية التي لا تملك سوى وسيلة واحدة للعمل تتمثل في القرض بفائدة، و إن اختلفت أشكاله و تعددت، تتوفر هذه البدائل في البنوك الإسلامية، حيث أنها تمثل صيغ تمويلية مكملة لصيغة القروض المصرفية التقليدية، و تتمثل أساليب التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في:

- أسلوب التمويل بالمضاربة: تمثل المضاربة نوع من أنواع المشاركة بين أصحاب المال و أصحاب الخبرات، كما تعتبر من الأساليب التمويلية الملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لأن أغلب مسيريها يملكون الخبرة في ميدان نشاطهم غير أنهم يفتقرون إلى رؤوس الأموال التي يوفرها لهم البنك و المتمثلة في[2]: صاحب رأس المال، و الطرف الثاني المسمى بالمضارب وهو صاحب المشروع الذي يمتلك الخبرة و التجربة و التخصص بالحرفة و الإدارة فيقوم بالنشاط المتفق عليه من خلال استخدام رأس المال المقدم. و تنقسم إلى قسمين: المضاربة المطلقة و هي التي تخلو من أي تقييد بزمان أو مكان العمل من أحد الأطراف، و المضاربة المقيدة كأن يقيد صاحب المال عامل المضاربة بنوع معين من العمل و هي النوع المفضل لدى البنوك الإسلامية و الأكثر رواجا.

[1] لسلوسمبارك،**التسييرالمالي**، ديوانالمطبوعاتالجامعية، الجزائر، 2004 ص 190.

[2] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص76

– أسلوب التمويل بالمشاركة: تقوم فكرة التمويل بالمشاركة على أساس أن الممول صاحب رأس المال (البنك) يعتبر شريكا للمتعامل معه، حيث تربطه معه علاقة شريك بشريك و ليس دائن بمدين، و المشاركة تختلف عن المضاربة في كون أن هناك طرف يملك المال فقط، و طرف آخر يملك المال و العمل معا، غير أن ما يملكه من مال يعتبر غير كافي لذلك يستعين بالطرف الذي يملك المال، حيث يتقاسم الطرفان الربح و الخسارة معا وفق نسب يتم الاتفاق عليها مسبقا، و هذه أحسن صيغة تمويلية تلائم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أنها تستفيد من البنك كممول و كشريك فتحصل على كل دعمه و خبرته المالية لإنجاح المشروع.

– أسلوب التمويل بالمرابحة: هي أن يقوم البنك بشراء سلعة معينة لأحد عملائه والذي يشتريها منه مرة ثانية مقابل قيمة الشراء مضاف إليها ما تكلفه البنك من مصروفات، و يزيد عنها مبلغا معينا من الربح زيادة من قيمتها و مصروفاتها، حيث أن الطرفان (البنك و العميل) يتفقان على نسبة معينة من الربح، يضاف إلى ذلك التكلفة الكلية للسلعة.

2–أسلوب التمويل الايجاري (الائتمان الايجاري): يعرف الائتمان الايجاري على أنه عقد تأجير يقوم بمقتضاه مالك الأصل بمنح طرف آخر حق استخدامه خلال فترة زمنية معينة يتفق عليها، وذلك مقابل قيمة إيجارية محددة، و استعمل أسلوب الاستئجار في بادئ الأمر بكثرة في مجال الإسكان، ثم اتسع في العقود الأخيرة ليشمل أنواع أخرى من الأصول مثل السيارات، الشاحنات و المعدات الإنتاجية، وحتى الحاسبات الآلية و غيرها، و تعد ميزة الاستخدام من أبرز مزايا الاستئجار، حيث يقوم المستأجر باستخدام الأصل دون الالتزام بشرائه و مقابل هذه الميزة يلتزم المستأجر بسداد القيمة الإيجارية الدورية على أساس شهري أو ربع سنوي حسب ما يتم الاتفاق عليه في عقد التأجير، و كذلك قد يتحمل المستأجر بموجب عقد التأجير تكاليف الصيانة و الإصلاح و التأمين، ويطلق عليه اسم التأجير الصافي.و تنقسم عقود الإيجار إلى أربعة أنواع مختلفة موضحة في ما يلي[1]:

أ– **الائتمان الإيجار التشغيلي:** يطلق عليه في بعض الأحيان خدمات التأجير أو الإيجار العملي، و يقوم المؤجر بتغطية جانبين معا هما التمويل والصيانة، و يتم مراعاة هذين الجانبين عند تحديد القيمة الإيجارية، و تعد الحاسبات و آلات التصوير و السيارات و غيرها من أهم الأصول التي تتضمنها عقود التأجير التشغيلي، ومن خلاله لا يتم استهلاك قيمة الدين بالكامل في مدة العقد، و هي تتميز بقابليتها للإلغاء، و لا يتم فيه استهلاك التكلفة الإجمالية للأصل خلال مدة العقد بل تحتاج إلى تمديد.

[1] أحمد سعد عبد اللطيف، **التأجير التمويلي**، الطبعة الأولى، 2000، ص 09

ب- <u>الائتمان الايجاري التمويلي:</u> و يطلق عليه في بعض الأحيان التأجير الرأسمالي أو الإيجار المالي، و يختلف هذا النوع عن سابقه في:

- لا يقوم المؤجر بخدمات الصيانة للأصول المؤجرة.
- لا يمكن إلغاء عقد الإيجار بواسطة المستأجر.
- تستهلك التكلفة الإجمالية للأصل خلال مدة عقد الإيجار.
- تكون للمستهلك فرصة تملك الأصل في نهاية مدة الإيجار.

و تقوم الشركة المستأجرة في ظل هذا النوع من العقود باختيار و تحديد الأصل المطلوب استخدامه و التفاوض مع المنتج على السعر و شروط التسليم، ثم تبحث عن المؤجر (مصدر التمويل) و التفاوض معه على قيامه بشراء الأصل من المنتج مقابل تحرير عقد تأجير تمويلي فيما بينها.

ج- <u>الائتمان الايجاري الرفعي:</u> يشمل هذا النوع ثلاثة أطراف هم المستأجر و المؤجر (المالك) و المقرض، و يستخدم في تمويل الأصول الرأسمالية المرتفعة القيمة، ولا يختلف هذا النوع من العقود من وجهة نظر المستأجر عن أي نوع آخر من عقود التأجير السابقة، حيث يقوم المستأجر بالتعاقد على سداد دفعات دورية تمثل القيمة الإيجارية للأصل المستأجر خلال الفترة المحددة بالعقد، مقابل حصوله على حق استخدام الأصل موضوع التعاقد خلال هذه الفترة، ويظهر اختلافه عن باقي أنواع التمويل المذكورة سابقا بتمويل قيمة الأصل جزئيا مع اقتراض القيمة المتبقية في شكل قرض طويل المدى أو عن طريق مجموعة من المقرضين، ويحق للمؤجر كمالك للأصل خصم كافة أقساط الاهتلاك المرتبطة بالأصل من الوعاء الضريبي في حالة تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد تأجير تشغيلي.

د- <u>قرض البيع و إعادة الاستئجار:</u> تقوم الشركة المستأجرة في ظل هذا النوع من العقود ببيع أصولها المملوكة مثل الأراضي و المباني أو المعدات أو السيارات للشركة المؤجرة، وفي ذات الوقت تقوم بالتعاقد مع المشتري (المؤجر) على استئجار الأصل المباع لفترة زمنية محددة و بشروط محددة، و تلجأ الشركات المستأجرة إلى استخدام هذه العقود كبديل للاقتراض مقابل بيع الأصول، و قد يكون مصدر التمويل (المؤجر) في هذه الحالة شركة تأمين أو بنك تجاري أو عقاري أو شركة متخصصة في التأجير أو قد يكون مصدر التمويل فرد مستثمر.

3-**التمويل بشركات رأسمال المخاطرة:** هو طريقة تمويل تسمح بإعطاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأموال اللازمة لنموها، و سد كل احتياجاتها. المستثمر في رأس المال المخاطرة عبارة عن مشارك عملي يقبل بتحمل جزء من الخطر المحيط بالمؤسسة، وهو تمويل موجه إلى المؤسسات المسعرة في البورصة، وهو أن تساهم المؤسسات الخاصة في هذا النوع من التمويل في رأسمال مؤسسة أخرى بحاجة إلى تمويل، بحيث تكون هذه المساهمة مقدرة بـ 20% على الأقل من رأسمال المؤسسة المستفيدة و لمدة محددة بين 05 و 10 سنوات، في المقابل يصبح لها الحق في الاشتراك في عملية التسيير و اتخاذ القرارات، وهذا لضمان رأس المال الذي شاركت به. و تتكون عناصر التمويل برأسمال المخاطرة من: المستثمرين في الأسهم (حملة الأسهم)، المؤسسات المختصة في رأسمال المخاطرة، المؤسسات المالية،و يكون بثلاثة أنواع من رأس المال المستثمر و هي: رأسمال الإنشاء، رأسمال التطوير، رأسمال الاستمرار، تختلف حسب طبيعة المؤسسة المستفيدة و أي مرحلة من مراحل تطورها يقابلها تمويل معين برأسمال الخطر[1].

[1] عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، 25 – 28 ماي 2003، جامعة سطيف، ص 06.

خلاصة الفصل :

وكخلاصة لهذا الفصل الذي تم التطرق فيهإلى مختلف التعاريف لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعايير و مختلف التصنيفات التي تختلف من منطقة إلى منطقة ومن بلد إلى بلد إضافةإلى ذلك قام عديد المختصين بإبراز مختلف الخصائص لمثل هكذا قطاع مستدلين بما وصلوا إليه من نتائج وأبحاث.

من جهة أخربتطرقوا إلىأبراز مختلف مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي حسب رأيهم راجعة إلى الاختلاف والتنوع في مصادر تمويلها الداخلية والخارجية التقليدية كما ان المؤسسات لجأت إلى خلق مصادر تمويل ذاتية لتفادي البيروقراطية التي تفرضها عليها البنوك، نتيجة لكل ذلك برزت عديد الوسائل التمويلية المستحدثة ولعل من أبرزها التمويل ألتأجيري و صيغ التمويل الإسلامي التي تعرف انتشارا واسع .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية حول واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيـد:

إن الاهتمام الذي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في اقتصاديات العالم، إذ تراهن العديد من الدول خاصة الجزائر في تنمية اقتصادها من خلال هذا القطاع، كما يلعب دورا مهما في المجتمع لما يوفره من مناصب شغل للأيدي الغير مؤهلة.وقد مر هذا القطاع بعدة مراحل في تطوره، تزامنت مع تحول الفكر الاقتصادي عن تفضيل الوحدات الاقتصادية الكبيرة ,وإدراكا لأهمية الوحدات لصغيرة والمتوسطة والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد الوطني .

وسيتم التطرق فى ما يلي إلى مختلف المحطات التي مر بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وكذا الدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصادية والاجتماعية وعرض لأهم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كان في غالبيته بعد الاستقلال،فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية ولا البنية الفوقية ولا تستحوذ على خبرة تاريخية[1] ،وبصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاث مراحل ميزت تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية منذ ظهورها بعد الاستقلال:

- المطلب الأول: المرحلة الأولى(1963 -1982)

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة،وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب،كما أنها ومنذ 1976 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963 ،وهذا لمعالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، ولم يكن له أثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966 ،كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادى، وقد أعطى هذا القانون للدولة الاحتكار في القطاعات الاقتصادية الحيوية،وأصبح الحصول على موافقة للمشاريع الخاصة إجباريا من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير محددة.

اعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام، الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة، طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذاك . وخلال كل هذه الفترة 1963- 1982، لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص، والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك فرضت مراقبة صارمة من أجل الحد من توسع المؤسسات الخاصة، كذلك الجباية كانت تحد من التمويل الذاتي. بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] بوزهر ة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (حالة المشروعات المحلية بسطيف)**، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغير ة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر،2003 ، ص236

هذه الوضعية أدت إلى سلوك "الحذر التكتيكي" لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة . كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل، وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة. وبصفة عامة، التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات، أين استمر الخواص الاستثمار فيها. أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبني إستراتيجية الاستيراد للمواد الاستهلاكية النهائية (المواد الغذائية، النسيج، مواد البناء،..[1])

المطلب الثاني:المرحلة الثانية(1982-1986)

خلال هذه الفترة،وحسب الأهداف التي حددها المخطط الجزائري، كانت هناك إرادة لتأطير، وتوجيه المؤسسات والمتوسطة، هذه الوضعية ترجمت بإصدار إطار تشريعي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص(21-08-1982)الذي تستفيد من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض الإجراءات خصوصا[2] :

- إمكانية الحصول على المعدات، وفي بعض الحالات المادة الأولية.

-التوجه المحدود لسلطات الاستيراد (AGI)بالإضافة إلى نظام الاستيراد بد وندفع .هذا التشريع، واصل في تقوية بعض عراقيل توسع قطاع الخاصة.

- مشاريع الاستثمارات يجب أن لا تتجاوز 30 مليون دينار، من أجل تكوين الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، أو شركات أسهم، و 10 مليون دينار من أجل إنشاء المؤسسات الفردية.

- منع امتلاك عدة مشاريع .

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار المحمدية العامة،2008،ص123

[2] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الثالث، 2004،ص26 -27

المطلب الثالث:المرحلة الثالثة(من1988الى يومنا هذا)

في سنة 1988 ،ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر تما ختيار التوجه نحو اقتصاد السوق،وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية وضمن هذا لإطار تم وضع الأهداف العامة التالية:

-الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

-البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية،و إخضاعها للقواعد التجارية.

-تحرير الأسعار.

وبغية تحقيق الأهداف المسطرة تم اتخاذ التدابير التالية:

1-صدور قانون النقد والقرض: 14 افريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة، وهذا ما يتضح جليا في مادته 183 والتي يشير فيها إلى مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ومنه فتح الطريق لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي، وتشجيع كل أشكال الشراكة دون استثناء بالإضافة إلى حرية إنشاء بنوك أجنبية في الجزائر .

2-صدور قانون الاستثمار:5-10-1993والذي نص على ما يلي[1]:

-حق الاستثمار بحرية .

-المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص الوطنيين والأجانب.

-تدخل الدولة محدود في منح التحفيز للاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالجباية.

-إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها.

-إلغاء اعتماد مشاريع الاستثمار وتعويضها بتقديم التصريح فقط وكذا تخفيف الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات وتحديد مدة دراسة الملفات ب 60 يوما.

[1]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير :من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الدورة العامة العاشرة ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان ، 2002ص8

-توضيح وتخفيف، تدعيم الضمانات وتشجيع الامتيازات الجبائية و الجمركية.

-تدعيم تشجيع الاستثمارات المنجزة في الجزائر حول ثلاثة أنظمة: النظام العام، النظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق المراد ترقيتها والنظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة.

3- إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية كوزارة منتدبة سنة1991 ،ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعات التقليدية،بموجب المرسوم التنفيذي رقم94 - 211المؤرخ في 18أوت 1994 ،تعمل الوزارة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف نسيجها الصناعي،بالإضافة إلى الدعم والمساعدات التي تقدمها لها، ولا تساهم الوزارة في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا لا يمنعها من المساهمة فيحل العديد من المشاكل التي تعترضها،وقد بدا اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 1995 أي بعد إبرام اتفاقا لتصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وتم توسيع مهام الوزارة ليشمل مجالات جديدة مثل:

أ – التعاون الدولي و الجهوي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب –حل مشكلة العقار.

ج –ترقية المناولة.

د –تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولكي تساهم بفعالية أكثر في تأطير ومراقبة وتطوير القطاع ,أنشأت الوزارة تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع منها المحاضن والمشاتل, مراكز التسهيل والمركز الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي أواخر عام 2015 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 934569 مؤسسة منها 532 مؤسسة من القطاع العمومي، والباقي للقطاع الخاص حيث تمثل الشركات من القطاع الخاص نسبة 58% في حين يمثل الأفراد نسبة 42% (19% مهن حرة، 23% مهن حرفية).

- **المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني**

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا وهذا بسبب ما لجأت إليه الدولة من اتفاقيات و آليات لدعم مثل هذا النوع من المؤسسات و تأهيلها لتنافس السوق العالمي فالملاحظ انها تقوم بدور جد معتبر في مساهمة الاقتصاد الوطني لما توفره من مناصب شغل و قيمة مضافة و منتوج إجمالي.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

في سنة 2015 وصل عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى2371020 منهم 43727 مؤسسة تنتمي للقطاع العام . كما شهد عدد العمال نمو مقارنة بسنة 2014 بنسبة 9,91% كما ساهمت سنة 2014 بتوفير رواتب ما قيمته198.6 مليار دينار اي بنسبة زيادة قدرت ب9.6% عن عام 2013 حين عدد العمال المصرح بهم فلقطاع الخاص وصلت نسبته الى76%، كما تعتبر المؤسسات المتوسطة اكثر المؤسسات تصريحا بعدد عمالها حيث وصلت نسبة العمال المصرح به 95% .

الجدول رقم (01) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في احداث مناصب الشغل للفترة (2009-2015)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤسسات الخاصة	1.494.949	1.577.030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327932
المؤسسات *العمومية	51635	48656	48086	47375	48256	46567	43727
المجموع	1546854	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2370120

المصدر :نشرية المعلومات الإحصائية، العدد28 ،2015، ص35.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة

✓ **المساهمة في الإنتاج الإجمالي**

ساهمت المؤسسات المتوسطة في الإنتاج الإجمالي بقيمة554.3مليار دينار خلال سنة 2014 في حين كانت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة بقيمة 401.4و775.7 مليار دينار جزائري على التوالي وبهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا للاقتصاد الوطني.

الجدول رقم(02) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج الإجمالي حسب كل القطاع:

القطاعات	2013(مليار د.ج)	2014(مليار د.ج)	تطور%
الاعمال الزراعية	1048.1	1131.6	8%
صناعة الاحذية والملابس	112.1	102.7	-8.4%
صناعة الورق	141.7	153.5	8.3%
صناعة البلاستيك	266.9	278.1	4.2%
صناعة مواد البناء	184.5	186.9	1.3%
صناعات كهربائية وميكانيكية	511.8	637.1	24.5%
صناعات اخرى	49.5	68.1	37.6%
مناجم	28.5	35.1	23.4%
المجموع	2343.1	2593.1	10.7%

المصدر: نشرة احصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، 2015، ص38.

نلاحظ ان قطاع الصناعة الغذائية هو اكبر قطاع مساهم في الانتاج الاجمالي ب 1048,1مليار دينار جزائري ولقد شهد نمو بنسبة8%مقارنة بسنة 2013 يليه قطاع صناعات الكهربائية والميكانيكية ب511.8 مليار دينار بنسبة نمو 24.5%عن سنة 2013 .

✓ **القيمة المضافة**

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة إضافية للاقتصاد الوطني حيث وصلت القيمة المضافة الى حوالي 639,6 مليار دينار جزائري خلال سنة 2014 أي بنسبة نمو بلغت 12,7%عن سنة 2013 وتعتبر الصناعة الغذائية اكبر خالق للقيمة الإضافية ب184مليار دينار.

الجدول رقم(03) مساهمة كل قطاع في خلق قيمة إضافية ومدى تطوره لسنة 2013 -2014:

القطاع	2013(مليار د.ج)	2014(مليار د.ج)	تطور%
الزراعة	162.1	184	13.5
نسيج وصناعة الملابس والأحذية	17.9	19.4	8.5
صناعة الأوراق	34.9	40.3	15.7
صناعة البلاستيك	95.4	99.4	4.2
البناء والأشغال العمومية	104.6	97.6	-6.7
صناعات كهربائية وميكانيكية	128.9	161.1	25
صناعات أخرى	13.6	20.2	48.6
مناجم	10.1	17.6	74.8
المجموع	567.5	639.6	12.7

المصدر :نشرة المعلومات الاحصائية رقم 28,2015, ص40.

المطلب الثالث: مساهمة مؤسسات صغيرة والمتوسطة في الصادرات

الميزان التجاري الجزائري حقق عجزا في سنة 2015 قدره13714مليون دولار حيث بلغت الصادرات 37787مليون دولار منخفضة بذلك عن عام 2014 بنسبة 39,91 %.

في حين بلغت الواردات لسنة 2015قيمة 51501 مليون دولار منخفضة هي الاخرى بنسبة 12,08% عن سنة 2014.

الجدول رقم (04) تطور الميزان التجاري لسنتي 2014-2015:

	2014(مليون دولار)	2015(مليون دولار)	%
الواردات	58580	51501	-12.08
الصادرات	62886	37787	-39.91
الميزان التجاري	4306	-13714	

المصدر : النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28,2015, ص40

التجارة الخارجية للجزائر تعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة.

الجدول رقم (05) توزيع الصادرات والواردات على حسب القطاعات:

القطاع	واردات(مليون دينار جزائري)	صادرات(مليون دينار جزائري)	الفرق
الاعمال الزراعية	4402.53	9.45	-4393.07
صناعة غذائية	2818.91	177.30	-2641.61
مناجم	563.66	95.99	-467.66
صناعة كيميائية	2364.78	1045.15	-1319.63
صناعة صيدلانية	1967.22	2.46	-1964.76
التصنيع	5664.86	37.74	-5626.94
البناء والاشغال العمومية	777.67	16.77	-760.90
صناعة معدنية	6917.56	15.71	-6901.85
صناعة كهربائية والكترونية	14196.19	5.65	-14190.55
صناعة ميكانيكية	5263.49	10.95	-5252.54
صناعات اخرى	1393.64	4.47	-1389.17
المجموع	46330.34	1421.65	-44908.96

المصدر: نشرة احصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28 ،2015،ص41.

من خلال الجدول يتضح ان قطاع صناعة كهربائية والالكترونية يمثل اكبر نسبة واردات في حين انه ضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى في مجال التصدير مما أدى إلى خلق عجز ب 14190.55مليون دينار جزائري .

المبحث الثالث: هياكل الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالنظر للاهتمام الكبير التي شهده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة عمدت الدولة الى الاعتماد على هياكل تدعم مثل هذا النوع من المؤسسات و من بينها وكالة الوطنية للاستثمار و صندوق ضمان القروض والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والعديد من الاجهزة.

المطلب الأول :هيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اولا: البنوك التجارية

قامت السلطات الجزائرية بوضع بروتوكول بشأن ترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية والذي تم توقيعه في 2001/12/23

الجدول التالي رقم(06) القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك التجارية :

السنة	2014	2015
قطاع الخاص	3382275	3865292
قطاع العام	3121738	3507190
قطاع العائلات	404013	449237
الادارة المحلية	618	576
المجموع	6504589	7373100

المصدر: تقرير البنك الجزائر 2015

من خلال الجدول اعلاه، يتضح لنا تمويلات البنوك التجارية في الجزائر تتقسم مابين القطاع العام والخاص بنسب متفاوتة في حين ان مالا يتجاوز نسبته 3% من حجم التمويل للادارات المحلية، حيث يلاحظ ان نسبة التمويلات للقطاع الخاص عرفت ارتفاعا بنسبة 12.34% مقارنة بسنة 2014.

ثانيا : هيئات الدعم الحكومية

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية. تم إنشاءه في إطار إصلاحات الجيل الأول التي بدأت في الجزائر في 1990، شهدت الوكالة المسؤولة عن

الاستثمار عدة تغيرات كانت ترمي إلى التكيف مع التغيرات في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد. فكانت في البداية من 2001-1993 تسمى بوكالة الترقية ودعم و متابعة الاستثمار، وفي سنة2001 سميت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كلفت هذه الهيئة الحكومية بمهمة تسهيل وترقية و مرافقة الاستثمار.

✓ **المشاريع المعلنة حسب قطاع النشاط:**

بلغ عدد المشاريع المصرحة في سنة 2014 (9903) فيما وصل سنة 2015 الى(7950) مشروع مصرح اي بنسبة انخفاض بلغت(-19,72%).في حين وصل المبلغ المشاريع سنة 2015الى 1473414مليون دينار جزائري منخفضا مقارنة مع سنة 2014 اذ كان المبلغ 2192530مليون دينار جزائري.كما حقق عدد الوظائف انخفاض حيث وصل تعداد سنة 2015 لـ 143330 وظيفة بينما كان سنة 2014عدد الوظائف يقدر ب 14064وظيفة.

✓ **المشاريع الاستثمارية حسب النطاق المحلي والخارجي:**

بلغ عد الاستثمارات الأجنبية في سنة 2015 حسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 112مشروع اي ما يمثل 1,41%من إجمالي الاستثمارات .

الجدول رقم(07) عدد الاستثمارات المحلية والاجنبية لدى ANDI في سنة 2015:

	مشاريع مصرحة		المبلغ		الوظائف	
مشاريع الاستثمار	العدد	النسبة%	مليون د.ج	النسبة%	عدد	النسبة%
استثمار محلي	7838	98,59	1360269	92,3	128379	89,57
استثمار اجنبي	112	1,41	113145	7,7	14951	10,43
المجموع	7950	100	1473414	100	143330	100

المصدر: النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28 ،2015،ص43.

✓ **المشاريع الاستثمارية حسب قوى العاملة:**

من خلال الجدول أسفله يستوضح توزع المشاريع الاستثمارية حسب القوى العاملة حيث تحتوي المؤسسات المتوسطة اكبر عدد للعمال بنسبة33.61%.

الجدول رقم (08) توزع المشاريع الاستثمارية حسب القوى العاملة لسنة 2015:

	مشروع مصرح		الكمية		الوظائف	
القوى العاملة	العدد	النسبة%	مليون د.ج	النسبة%	عدد	النسبة%
من0الى 9 عمال	4877	61,35	139160	9,44	16117	11,24
من10الى 49 عامل	2414	30,36	457967	31,08	49899	34,81
من50الى 249عامل	620	7,80	495246	33,61	57406	40,05
أكثر من249 عامل	39	0,49	381041	25,86	19908	13,89
العدد الإجمالي	7950	100	1473414	100	143330	100

المصدر: النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم28 ،2015،ص45.

2-اليات الدعم الاجتماعية

✓ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

✓ **نشأتها:**

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعها، من خلال توفير:

- مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين)

– امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال).

– الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

✓ **المهام الرئيسية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتضطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الرئيسية الآتية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

الجدول أسفله يبين عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط ونلاحظ أن مؤسسات قطاع الخدمات هي أكثر من استفادت من تمويل وكالة(ANSEJ)بتعداد إجمالي وصل الى103401مشروع ممول ثم يأتي من بعده قطاع الزراعة ب50042مشروع.

الجدول رقم (09) عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط لسنة 2015:

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	رجال	نساء	نسبة النساء%
خدمات	103401	86712	16899	%16
الفلاحة	50042	47749	2293	%5
صناعة تقليدية	42302	35098	7204	%17
بناء واشغال عمومية	30616	29948	668	%2

صناعة	22481	19316	3165	%14
نقل مسافرين	18984	18504	480	%3
نقل وتسليم على البارد	13382	12993	389	%3
اعمال حرة	8740	4887	3853	%44
صيانة	8605	8456	149	%2
صيد السمك	1094	1078	16	%1
الري	540	517	23	%4
نقل بضائع	56531	55821	710	%1
المجموع	**356718**	**321079**	**35639**	**%10**

المصدر: النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم28،2015،ص46.

✓ **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC**

يساعد الصندوق الشباب البطال الذي يتراوح سنه بين **30** و **50** سنة من إنشاء مؤسسة خاصة بإحدى الصيغتين التاليتين:

الأولى : تتمثل في حالة إذا ما كانت قيمة الاستثمار اقل أو يساوي5000000.

الثانية : تتمثل في حلة إذا كانت قيمة الاستثمار بين 5000001 و1000000.

(القرض الإضافي لحاملي الشهادات)

لحاملي شهادات التكوين المهني يمنح عند الضرورة قرض إضافي قيمته **(500.000دج)**، لاقتناء عربة ورشة للممارسة نشاطات: **الترصيص ،كهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات ومكانيك السيارات.**

– لحاملي شهادات التعليم العالي يمنح للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية طبية ولمساعدي القضاء وللخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية والري، لا يتجاوز هذا القرض **(1.000.000دج)**.

– للشباب أصحاب المشاريع يمنح قرض إضافي قيمته **(500.000 دج)**، للتكفل بإيجار محل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات.

الجدول رقم(10) عدد المشاريع الممولة من طرف(CNAC) حسب كل قطاع لسنة2015:

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	حصة النساء
زراعة	4652	658
صناعة تقليدية	3088	693
بناء واشغال عمومية	1067	22
الري	37	2
صناعة	1754	365
صيانة	107	3
صيد الاسماك	85	0
اعمال حرة	151	68
خدمات	3980	577
نقل بضائع	436	8
نقل المسافرين	92	1
المجموع	15449	2397

المصدر: النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28،2015،ص48.

نلاحظ إن مؤسسات قطاع الفلاحة أكثر المؤسسات حصولا على التمويل من صندوق(CNAC)بإجمالي 4652 مشروع ثم يليه قطاع الحرف ب3088 مشروع ممول.

3-الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرANGEM

بلغ حتى 2015/12/31 عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة 763954قرض وتتوزع هذا العدد على القطاعات كالتالي: قطاع الصناعة الصغيرة بنسبة 38%وقطاع الخدمات بنسبة 20% .

الجدول رقم (11) عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالةANGEM لسنة 2015:

القطاع	عدد القروض	القيمة(دينار جزائري)	النسبة%
زراعة	109264	6381838582	14.30%
صناعة مصغرة	294425	13624900300	38.54%
بناء وأشغال	64427	4724690157	8.43%
خدمات	159281	13868027939	20.85%
حرف	133362	6815553539	17.46%
تجارة	2512	607950920	0.33%
الصيد البحري	683	72516667	0.09%
المجموع	763954	46095478103	100%

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية رقم 28 ،2015،ص50.

المطلب الثاني: أجهزة الضمان والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR

هو مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية الوزير ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، انطلق في النشاط بصورة رسمية بتاريخ 14 مارس 2004 يهدف إلى ضمان القروض الأساسية للاستثمارات الواجب انجازها.

الجدول رقم (12) : تطور حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من افريل2004الى ديسمبر 2015

	النمو	التمديد	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	625	924	1549
الكلفة الاجمالية للمشاريع	53389513	79975881	133365394
مبلغ القروض المطلوبة	30478602184	55888081104	86366683701
متوسط تمويل المطلوب	57%	70%	65%
مبلغ ضمانات ممنوحة	12095468758	29974656685	42070125443
متوسط الضمان الممنوح	40%	54%	49%
متوسط قيمة ضمان ممنوح	19352750	32440105	27159539
القيمة المتوسطة للضمان	4179218	1899935	2430615
عدد مناصب الشغل	12775	42094	54869
استثمار حسب الشغل	2385801	1327697	1574052
قرض حسب الشغل	946808	712089	766738
ضمان حسب الشغل	625	924	1549

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية رقم28،2015،ص52.

من الجدول نلاحظ العدد الإجمالي للقروض الممنوحة من سنة 2004 الى سنة2015قد وصلت الى 1549بتكلفة إجمالية قدرت ب133.36مليار دينار جزائري اما بخصوص سنة 2015 فقد بلغ اجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 8659,05مليار دينار جزائري.

2- صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI-PME) :

بالرغم من أن هذا الصندوق يعتبر حديث النشأة إلى أن معدلات تطوره سريعة خاصة ففي سنة 2015 سجل قطاع الصناعة 315 ملف بقيمة 18667879مليار دينار و البناء والأشغال العمومية ب234 ملف بقيمة 6620496 مليار دينار والنقل ب84ملف بقيمة 1188044 مليار دينار ، فبعد إنشائه شهدت آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا في إنشاء هذه المؤسسات ودعمها بالقروض فصندوق ضمان القروض ساعد الجهات المالية في منح القروض بضمان من صندوق ضمان القروض والاستثمار(**CGCI-PME**).

الجدول رقم(13) عدد القروض الممنوحة من صندوق CGCI-PME لسنة2015:

القطاع	عدد الملفات	القيمة(مليون دج)	الوظائف
بناء وأشغال عمومية	234	6620496	4107
نقل	84	1188044	822
صناعة	315	18667879	5078
صحة	56	2437300	645
خدمات	54	1430421	468
المجموع	743	30344140	11120

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية رقم**28، 2015**،ص**55** .

3- اجهزة الدعم المحلي وزارة الصناعة والمناجم:

- **مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل**

اولا:مراكز التسهيل

الإطار القانوني والتنظيمي سعت الجزائر ممثلة في الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وضعالأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن (مشاتل)المؤسسات ومراكز التسهيل وقد تمثل هذا الإطار القانوني في المرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخفي 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم 79-03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانـون الأساسي لمراكز التسهيل، ولقد بلغ العدد الاجمالي 62(منها 34مركز تسهيل و28 مشتلة للمؤسسات)

- ✓ **تقرير نشاط مراكز التسهيل:**

- تعريف مراكز التسهيل

مراكز تسهيل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أهداف مراكز التسهيل

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.

- ضمان تسيير الملفات التي تحض بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.

- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع والمقاولين.

الجدول اسفله يبين مؤشر مرد ودية مراكز التسهيل بحيث نلاحظ ان عدد المشاريع(3158) قد انخفض بمقارنة مع سنة 2014 هذا الانخفاض أدى إلى انخفاض في عدد المشاريع المرافقة.

الجدول رقم(14) حصيلة نشاط مراكز التسهيل لسنة2014-2015:

	2014	2015
عدد حاملي المشاريع المستقبلين	4373	3158
عدد حاملي المشاريع المرافقين	1735	1550
عدد الأعمال المنجزة	245	301
عدد المؤسسات المنشأة	675	957
عدد مناصب الشغل المستحدثة	3128	3418

المصدر: النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28،2015،ص56.

الجدول يبين مؤشر أداء مراكز التسهيل للعلم يوجد في الجزائر 16 مركز تسهيل(تيبازة، وهران، ادرار، برج بوعريريج، ايليزي، جيجل، تيموشنت، نعامة، تيندوف، الجلفة، سيدي بلعباس، البليدة، بسكرة، البيض، خنشلة، الاغواط).

تتوزع المشاريع المرافقة من قبل مراكز التسهيل على القطاعات حيث يعتبر قطاع الخدمات اكبر قطاع يحوى مشاريع مرافقة ثم يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الزراعة .

الجدول رقم(15) توزع المشاريع المرافقة من قبل مراكز التسهيل على القطاعات لسنة 2015:

القطاعات	العدد	النسبة%
صناعة	362	23,35
خدمات	538	34,70
أعمال عامة	151	9,74
زراعة	172	11,09
تجارة	04	0,25
حرف	322	20,77
أخرى	01	0,06

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية رقم 28،2015،ص58.

ثانيا: مشاتل المؤسسات

- تعريف مشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أهداف مشاتل المؤسسات

- تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة .
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

في اواخر سنة 2015 تم احصاء 13 مشتلة للمؤسسات موزعة على انحاء القطر الوطني(عنابة، وهران، برج بوعريريج، غرداية، بسكرة، خنشلة، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، ادرار، البيض، ام البواقي) .

الجدول رقم(16) عدد المؤسسات المستضافة المستفيدة من الية دعم مشاتل المؤسسات وعدد المؤسسات المنشأة:

السنة	2014	2015	التطور %
عدد المؤسسات المحتضنة	120	135	12,5
عدد المؤسسات المنشأة	75	84	11,2

المصدر :نشرة المعلومات الاحصائية، رقم 28،2015،ص59.

4-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDPME:

تعريفها:

تأسست بموجب المرسوم تنفيذي رقم 05-165 الصادر في 3 ماي 2005. هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع باستقلالية مالية وتحت وصاية الوزارة المكلفة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي ترأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو محدد في المرسوم التنفيذي السالف الذكر.

مهامها:

هي أداة دولة لتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولذا فان للوكالة مهام:

- ✓ تنفيذ الإستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان المتابعة.
- ✓ ترقية الخبرة والمجلس المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص إنشاء وإنهاء وتغيير نشاط المؤسسات.

الجدول رقم (17) يبين توزيع ملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب كل قطاع لسنة 2015:

القطاع	الملفات مقبولة	الملفات مرفوضة	الملفات مؤجلة	المجموع	النسبة%
الزراعة	134	55	36	225	%5
البناء والاشغال العمومية	1677	910	307	2894	%62
الصناعة	430	235	90	755	16%
الصيد	5	14	56	75	2%

الخدمات	180	206	74	460	10%
السياحة و الفندقة	36	14	11	61	1%
النقل	63	33	17	113	2%
خدمات تكنولوجيا الاعلام	5	4	0	9	0%
اخرى	1	66	7	74	2%
المجموع	2531	1537	598	4666	100%

المصدر: النشرة الاحصائية ،رقم 28،2015،ص60.

نلاحظ من خلال الجدول ان قطاع البناء والاشغال العمومية يمتلك اكبر نسبة62%ثم يليه الصناعة بنسبة16%ثم قطاع الخدمات بنسبة 10% اما بخصوص توزعها على المناطق .

الجدول رقم(18) حصيلة توزيع الملفات على المناطق لسنة 2015:

المنطقة	الملفات المقبولة	الملفات المرفوضة	الملفات المؤجلة	المجموع	النسبة%
سطيف	954	557	127	1629	35%
الجزائر	648	275	166	1089	23%
عنابة	544	460	158	1162	25%
وهران	302	187	95	584	13%
غرداية	92	58	52	202	4%
المجموع	2531	1537	598	4666	100%

المصدر: نشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28.

نلاحظ ان ولاية سطيف بها اكبر نسبة ملفات وهذا ناتج عن الطفرة التنموية في هذه الولاية ثم تليها الجزائر العاصمة بنسبة23%.

المطلب الثالث: الأجهزة المدعمة لتطوير الصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج التعاون الدولي

أولا –الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة تأسست الغرفة الجزائرية للتجارية والصناعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93–96 المؤرخ في 3 مارس 1996 ، هي تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسيعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية حيث تتكفل الغرفة ببعض المهام الموضحة من خلال المادة 05 من نفس المرسوم المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارية والصناعية والمتمثلة في :

- تقدم إلى السلطات العمومية بناء على طلبها أو بمبادرتها الخاصة المعلومات والآراء والاقتراحات في المسائل التي تهم مباشرة أو غير مباشرة الأنشطة التجارية والصناعية أو الخدمية في دوائرها.
- تعرض على السلطات العمومية بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارية وال1صناعية كل التوصيات والمقترحات في التغييرات المرجوة في مجال بالتشريع والتنظيم التجاريين والصناعيين والجبائيين والجمركيين خصوصا.
- تضمن تمثيل من تمليها لدى السلطات العمومية وتعيين ممثلين لدى هيئات التشاور والاستشارة المحلية.

تكلف الغرفة بعنوان المهمة الإدارية والتوسع الاقتصادي،على مستوى دائرتها الإقليمية على الخصوص بمايلي:

–تبادر بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية والوطنية أو الدولية أو بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

–تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها.

–ترشد وتساعد المنتمين في ميادين نشاطاتهم وعلاقاتهم مع متعامليهم الجزائريين والأجانب وتعلم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة أن اقتضت الضرورة.

-تزويد المستثمرين الجزائريين والأجانب بكل المعلومات والمعطيات لتي يطلبونها.

-تشرع سواء بمبادرة منها أو بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في أي عمل من أعمال الترقية والدعم لصالح المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير.

-تصدر أي وثيقة أو شهادة أو استمارة يقدمها أو يطلبها المنتمون أو تأشرها أو تصادق عليها والتي تكون موجهة للاستعمال في الجزائر أو في الخارج وتعلم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بذالك مثل إصدار شهادة المنشأ.

-يحدد الوزير المكلف بالتجارة بقرار قائمة هذه الوثائق والشهادات والاستثمارات.

-تنظم كل التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والمناظرات والملتقيات إلى تهدف خاصة إلى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية و الخدمات وتطويرها.

-تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح المؤسسات التابعة لدوائرها الإقليمية؛

-تتدخل في ميدان التهيئة العمرانية والتعمير في طابعها لتجاري.

-تقيم علاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتبرم معها اتفاقيات التعاون والتبادل وذلك بعد موافقة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

ثانيا -الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم174-104المؤرخ في 16 جويلية 2004 تضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تنظيمها وتسيرها حيث جاء في المادة الأولى،تطبيق المادتين19 -20المؤرخ في جمادي الأول عام 1424 هجري الموافق ل 17 جويلية2003ميلادي، يهدف هذا المرسوم إلى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تنظيمه وتسيرها، تكلف الوكالة بالمهام التالية:

-المساهمة في تحديد وتطوير إستراتيجية لترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف مجلس التوجيه.

-تنظيم وتسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.

-تحليل الأسواق العالمية والقيام بدراسات استطلاعية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.

-إنشاء منظومة مواكبة للأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.

-إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.

-وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى السوق الخارجية وتسيير ذلك.

-متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات، المعارض والصالونات المنظمة بالخارج.

-دعم المتعاملين الاقتصاديين لتطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

-إعداد التنبؤات وتصورات للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية والمتعلقة بمجال التجارةالدولية.

- إعداد مقاييس تقديم الأوسمة والجوائز التي تمنح لأفضل وأحسن المصدرين.

-إضافة إلى المهام السابقة،يمكنها أيضا القيام بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وتلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية، وكذلك توفير خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدات **أو** الخبرات للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاص الوكالة.

ثالثا -برامج التعاون الدولي:

1-برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة المالية للإتحاد الأوروبي التي يطبق بواسطتها:

-التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية.وقدتم بموجب برنامج ميدا خلال الفترة مابين1995-2003 تقديم معونا تقدرها 6331 مليون دولار،وقد صاحب هذا المنحا لتي قامت من ميزانية الإتحاد الأوروبي عمليات إقراض كبيرة من بنك الاستثمار الأوروبي.

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤتي ثمارها وخاصة ماتعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، ويعد برنامج ميدا المبدأ المندرج في إطار التعاون الأورو –المتوسطي خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، وفي إطار عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تأهيل إلى غاية 2004 حوالي 400 مؤسسة ويهدف برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة –ميدا –2 بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي إلي مايلي:

–تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وكذا المساهمة بصفة إضافية فيدفع وتيرة الاقتصاد الوطني.

–تأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة 2010–2014 بتخصيص غلاف مالي قدر ب8,2 مليون أورو،أي ما يعادل 283 مليار دج.

–يرتكز على تحسين إنتاجية المؤسسات المتوسطة الجزائرية كأولوية قصد السماح لها بالتموقع بالسوق الداخلية والدولية أيضا، وبالتالي الاستفادة من العروض الممنوحة عبر الاتفاقيات الدولية وانفتاح السوق العالمية،وهو ما التزم به الاتحاد الأوروبي في مرافقة الجزائر في مجال تأهيل المؤسسات وبميزانية إجمالية قدرت ب 44 مليون أورو،أي حوالي 4,4 مليار دج.

2–التعاون الجزائري الالماني(برنامج التكوين والاستشارة)

بالتعاون مع الطرف الألماني تم تسخير من الطرف الألماني غلاف مالي قدره 3 ملايين دوتش مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية التسييرية.

يخص هذا البرنامج (برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 تكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلا تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر.

ويعتبر هذا المشروع بمثابة مشروع يخص مجال الاستشارة والتكوين حيث سجل ضمن برنامج التعاون الجزائري الألماني التقني والتكنولوجي الذي هو الآن في مرحلته الثانية، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى

وضع شبكة مؤهلة للاستشارة ومجموعة من المكونين للمصالح المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،ويهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:

-خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

-دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم.ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ-المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف50-250عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية:

- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الحديدية، ميكانيكو كهرباء (ISMME).
- الصناعات الكيماوية والصيدلانية .
- صناعة مواد البناء .

ب- المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توظف1-10 عمال الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتي اونساج وكالة ترقية الاستثمار

-تكوين مستشارين ومكونين بمراكز الدعم و التأطير .

-خلق إطار جيد للاستشارة مختص في إدارة الأعمال في المؤسسات الصوم(من 4 إلى 5 مستشارين لكل مركز دعمك)

-تكوين قاعدة حول الاستشارة .

بالإضافة إلى هذا المشروع تعاون الطرف الألماني في اطار الشراكة والتعاون يقدر ب 2.3 مليون دوتش مارك يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وامتد من 2003إلى غاية 2006 ،واستمرار المفاوضات بشأن الاستفادة من البرامج التقنية الألمانية في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة التقليدية والترقية السياحية والفندقية إلى غير ذلك من الاستشارات الاقتصادية. وبالنسبة لخدمات مركز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات فيميدان تسيير الموارد البشرية والوظائف الحيوية والإدارة العامة والإنتاج والمؤونة والتسويق والتوزيع والإدارة المالية .كما أقامت هذه المراكز ملتقيات من أجل لتأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة (200ساعة من المحاضرات و 9 أشهر من الملتقيات) فيما يخص تقنيات التسيير والتفكير الإستراتيجي وتطوير ثقافة التسيير.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة يتم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات عن بالنسبة للشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة والمستفيدين من القروض المصغرة CEFE طريق كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة وتكوين مرشدين، وذلك عن طريق تكوين مستشارين في التسيير من خلال إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية في كل مركز دعم واجراء تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار وتحسن الصناعة الصغيرة والمتوسطة.

3-التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبه متطلبات العولمة والمنافسة، واحداث محاضن) مشاتل (نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء والتي تم لك تجارب تقدمة في الميدان كماليزيا و أندونسيا وتركيا.

4-التعاون مع البنك العالمي:

تم إعداد برنامج (SFI) التعاون مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية لإعداده موضع حيز التنفيذ (NAED) " تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها وسيدخل .هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع

خلاصة الفصل:

بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يعاني، كما أن الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية منذ 1988، من أجل انفتاح أوسع وتشريعات وتنظيمات منبثقة من مبادئ الاقتصاد الليبرالي، بدت نتائجها محدود جدا، وهذا عكس ما يحدث في بلدان أخرى أين تحظى بتشجيع أكبر وعناية أفضل، كونها ذات ديناميكية ومرونة فريدة من نوعها، تسمح لها بأن تتكيف بسرعة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، لهذا وضعت العديد من البرامج والإجراءات الموجهة أساسا لدعم المؤسسات الصغيرة، ونعتقد أن غياب تخطيط علمي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر عائقا كبيرا لتطورها، إذ أن التخطيط لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد الأهداف والبرامج بدقة، وكذلك طبيعة الخطة المنتهجة، فالآن وفي ظل الاقتصاد الحر لم تعد هناك مكانة للتخطيط المركزي، مما يتطلب الاعتماد على البرامج التحفيزية أو ما يعرف بالتخطيط ألتأشيري، وهذا من أجل رؤوس الأموال نحو القطاعات الاقتصادية المراد تطويرها.

خاتمة .

خاتمة:

انطلاقا من الإشكالية المتعلقة بما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نخلص إلى أن هاته الأخيرة تقوم بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور اهتماما واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة المطردة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني. ولكن الحصول على تمويل أو مزيج تمويلي يعتبر من أهم أولويات الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

كما تطرقنا إلى إشكالية التمويل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي يشارك فيها عدة أطراف، بدء بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حدا ذاتها إذ تتميز بخصوصيات تعرقل حصولها على التمويل اللازم و هي خصوصيات سلبية، و أهمها النقص الكبير في رؤوس الأموال، و الضمانات المقدمة للبنك، كذلك نجد البنك بالدرجة الثانية لتعقد الإجراءات المصرفية و البيروقراطية الإدارية، و الهيئات الإدارية الأخرى التي تمثل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإدارة الضرائب و الجمارك و غيرها.

و كنتيجة لما ورد في هذه الدراسة يكمن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر استفادت من الدعم الحكومي و هذا من خلال إنشاء مجموعة من الهياكل و الهيئات المتخصصة في تقديم الاستشارة والدعم المالي او مرافقتها ومنح ضمانات على القروض بكافة أشكالها سواء كان من خلال منح تحفيزات جبائية أو منح قروض مالية بدون فائدة ،لكن مع كل هذا الإهتمام و الدعم التي أولته الدولة لهذه المؤسسات ،إلا أنها مازالت تعاني من مشاكل عدة ، فحسب الدراسات الأخيرة التي أنجزت في هذا الميدان تشير إلى أن حوالي 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتمكن من اجتياز عتبة الخمس سنوات الأولى من النشاط وذلك نتيجة تراكم عدة أسباب داخلية وخارجية ترتبط أساسا بنقص التمويل والمنافسة الشديدة والعراقيل الإدارية ... الخ.

النتائج:

-مصادر التمويل المتوفر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثلة أساسا في البنوك العمومية غير كافية لتلبية احتياجاتها المالية و هنا تظهر ضرورة إدخال بدائل التمويل المستحدثة التي تتلاءم أكثر مع خصائص هاته المؤسسات المالية ، وهو ما تؤكده الفرضية الأولى والمتمثلة في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرضة لعديد المشاكل والتي من أبرزها التمويل

- تتمحور إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في عنصرين: يتمثل العنصر الأول في وجود نظام مصرفي غير مرن ويعاني من سلبيات عديدة ، لا يتماشى و التغيرات الجديدة للاقتصاد المفتوح، أما العنصر الثاني يتمثل في غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر و اعتمادها على موارد مالية ضئيلة مسيرة وفقا لنماذج تقليدية.

- تعتمد المؤسسات الجزائرية في تمويلها على الاقتراض من البنوك بأسعار فائدة، وقد احتلت مشكلة التمويل مركز الصدارة ضمن المعوقات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية، كما أن أغلب المؤسسات الجزائرية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توقفت عن النشاط بسبب عدم قدرتها على تسديد أقساط القروض والفوائد المترتبة عنها.

- شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا وهذا بسبب ما لجأت إليه الدولة من اتفاقيات و آليات لدعم مثل هذا النوع من المؤسسات و تأهيلها لتنافس السوق العالمي، وهو ما تؤكده الفرضية الثانية في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنمية الاقتصاد الجزائري وجعله أكثر تنافسية خصوصا في مجال التشغيل والإنتاج الإجمالي.

- تعتبر وكالات الدعم المالي من أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،كما تساهم في منح مجموعة من التحفيزات الجبائية لمختلف مراحل الاستثمار هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والمتمثلة أساسا في مساهمة آليات الدعم الحكومية في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات التي نراها مناسبة لتفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

-تبني أنظمة وقوانين ولوائح داعمة لنشأة المشاريع وتحفيزها خصوصاً فيما يتعلق بالضرائب والإجازات وتسهيل الإجراءات في الحصول على الدعم المالي.

-تنشيط الدور الإعلامي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-النهوض بالقطاعات المنتجة(الزراعة والصناعة) من خلال التشجيع والتحفيز على إنشاء مؤسسات تنشط في هذا المجال.

-تعزيز الاستثمارات المحلية والخارجية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

-بناء إستراتيجية تهدف إلى تنمية قطاع التجارة الداخلية والخارجية، والتخفيف من الصعوبات التسويقية والترويجية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية، وبالتالي توفير المناخ اللازم لأسواقها في الداخل ودعم التوجه نحو التصدير لمنتجات المشروعات، من خلال تنويع أسواق الصادرات وتحرير القوانين و إجراءات الإصلاح الاقتصادي.

-إيجاد مراكز خدمات متخصصة في تقديم المشورة لأصحاب المشاريع والمستثمرين الجدد في المجالات الفنية والإدارية والمالية...الخ.

-حث البنوك على عدم التفرقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تقديم القروض وإعطاء الأولوية للاستثمارات المنتجة وتفضيلها على عمليات الاستيراد للمنتجات تامة الصنع.

قائمة المراجع.

قائمـــة المراجـــع:

➢ المراجع باللغة العربية:

✓ الكتب:

1. أحمد سعد عبد اللطيف، **التأجير التمويلي**، الطبعة الأولى، 2000.
2. أحمد علي غنيم، اقتصاديات البنوك، **مكتبة مدبولي**، الإسكندرية،1989.
3. حميدي يوسف، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ,.2008
4. خوني رابح رقية حساني ,**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** , ايتراك للنشر والتوزيع, مصر 2003.
5. دادي عدون ناصر ، عبد الرحمن بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار المحمدية العامة،2008.
6. زرقاني رابح، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،الجزائر،2014.
7. السمراني عدنان هاشم ، **الإدارة المالية**، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
8. سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، دار الإشعاع، الإسكندرية، 2001.
9. فتحي السيد أبو السيد أحمد،**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
10. قريشي يوسف ، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،الجزائر، 2005.
11. لخلف عثمان، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**–حالة الجزائر – 2009.
12. لسلوس مبارك،**التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
13. لطرش طاهر ، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
14. وليم اندرواس عاطف ، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2006.

✓ **الملتقيات والمجلات:**

15. ايت وازو زينة , **التنمية المحلية وتفعيل سياسة التشغيل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسياسة التشغيل** ,الملتقى الوطني حول الضروف الاقتصادية للمؤسسة واثرها على علاقات العمل في التشريع الجزائري, جيجل مارس 2010.

16. بلوناس عبد الله وآخرون، **تكامل آليات التشغيل مع المؤسسات ص و م لتحقيق التنمية في الجزائر**، مجمل مداخلات الملتقى الوطني الأول، جامعة بومرداس، 19-18ماي ،2011.

17. بوخاوة إسماعيل ، عطوي عبد القادر ، **التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر 25-28ماي، ،2003.

18. بوزهرة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (حالة المشروعات المحلية بسطيف)**، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر ،2003.

19. جلال محمد , **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : اشكالات وحلول** ,الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة ، المسيلة 2016.

20. صالحي صالح ، أساليب **تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الثالث، 2004.

21. عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، 25 – 28 ماي 2003، جامعة سطيف.

22. عبد الرحمن بن عنتر، عبد االله بلوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرات التنافسية**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25- 28ماي ،2003.

23. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير :من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الدورة العامة العاشرة ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان ، 2002.

✓ **القوانين:**

24- المادة 5 القانون التنفيذي المتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02.

25- المادة 6 القانون التنفيذي المتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02.

26- المادة 7 القانون التنفيذي المتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02.

➢ المراجع بالفرنسية:

27-Organisation de Coopération et de Développement Economique « Perspectives de L'OCDEsur les PME ».PARIS Ed2000.

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية، نظرا لاعتمادها على رأس المال ضئيل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة الحجم، وتعتبر من أكثر المؤسسات مساهمة في تحقيق أهداف مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية ممثلة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها،ونتيجة للمكانة التي احتلتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. شرعت الجزائر في تطبيق سياسة جديدة انتهجتها منذ 1997 تمثلت في إنشاء آليات الدعم والتي كان من ضمن أعمالها ونشاطاتها تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة تعمل بالدرجة الأولى على تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني وامتصاص البطالة إضافة إلى دعم الشباب ومساعدتهم على تحقيق مشاريعهم.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات الدعم الحكومي، التمويل.

.